

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

بل استحبابه على الخبر الديني الذي يريد تأكيداً وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم الحلف في أكثر من ثمانين موضعاً وأمره الله بالحلف على تصديق ما أخبر به في ثلاث مواضع من القرآن في سورة يونس وسبأ والتغابن .

قوله وإن حرم أمته أو شيئاً من الحلال غير زوجته كالطعام واللباس وغيرهما أو قال ما أحل الله على حرام أو لا زوجة له لم تحرم وعليه كفارة يمين إن فعله .

وهو المذهب نص عليه وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز والمنور ومنتخب الأدمى وتذكرة بن عبدوس وغيرهم .

وقدمه في الهداية والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلاصة والهادى والكافى والمغنى والبلغة والمحزر والشرح والنظم والرعايتين والحاوى الصغير وإدراك الغاية وغيرهم .

ويحتمل أن يحرم تحريماً تزيله الكفارة .

وهو لأبي الخطاب في الهداية .

وتقدم إذا حرم زوجته في باب صريح الطلاق وكنايته فليعاود \$ فائدتان .

أحدهما مثل ذلك في الحكم لو علقه بشرط نحو إن أكلته فهو على حرام .

جزم به في الرعاية وغيره ونقله أبو طالب .

قال في الانتصار وكذا طعامى على كالميته والدم .

قال المصنف والشارح وإن قال هذا الطعام على حرام فهو كالحلف على تركه